الثورة الخميس 27 ذو القعدة 1431هـ الموافق 4 نوفمبر 2010م العدد (16794)

المؤتمر الصيدلاني اليمني الأول انطلاقة مهمة

د / احمد محمد عثمان

.. وأخيرا جاء يوم العرس الصيدلاني اليمني الأول وكانت المبادرة من كلية الصيدلة جامعة عدن والذي اعتبر كسراً للحاجز النفسي للصيدلي اليمني وانطلاقة حقيقية لفعاليات وندوات وورش عمل قادمة بإذن الله لتطوير الأداء المهني والتعريف بالصيدلي كعامل أساسي في تطوير الخدمات الصحية والصناعة الدوائية.

ومن هنا أقدم دعوة إلى الجهات ذات الاختصاص بتفعيل التشريعات الصيدلانية والتي تنظم العمل الصيدلاني في المجتمع أسوة بما يجري في الدول الأخرى ومن جانب آخر أوجه دعوة إلى المؤسسات الأكاديمية وكذلك القطاع الخاص بدعم تنظيم عمل دورات تأهيلية وتنشيطية للصيادلة العاملين في الممارسة المهنية وكذلك دعم الأبحاث الموجهة لحل مشاكل العمل الصحي والدوائي.

ونحن جميعا كصيادلة نكن لكلية الصيدلة جامعة عدن كل التقدير والعرفان لهذه المبادرة العظيمة والتي سيكون لها دور كبير بالتعريف بالصيدلي والتي كان توقيتها أيضا في مناسبة عظيمة وهي احتفالات شعبنا اليمني بعيد ثورة 14 اكتوبر وبمناسبة مرور أربعين عاما على تأسيس جامعة عدن وخمسة عشر عاما على تأسيس الصيدلة في الجامعة وهنا أوجه العتاب إلى شركات ومصانع الأدوية لعدم مشاركتهم في هذا المؤتمر ولو بصورة رمزية فكلية الصيدلة هي الصرح العلمي الذي يرفد السوق الدوائية بكوكبة من الصيادلة المؤهلين سنويا وأتمنى أن يكون سوء التنسيق بموعد المؤتمر هو السبب لأننا في كليات الصيدلة لم نعهد شركات ومصانع الأدوية إلا حاضرين وداعمين للأبحاث والمؤتمرات العلمية التي تعقد سنوياً.

الشيء المهم في هذا المؤتمر هو غزارة الأبحاث وتعدد الموضوعات العلمية والمهنية والتي سأتناولها بشكل مختصر حتى أضع القارئ والمهتم بهذه الأجواء العلمية:

١- تطرقت الأبحاث العلمية للطرق العلمية الحديثة التي ابتكرها العلماء (علماء عرب) للكشف عن تزوير الأدوية خاصة أن التزوير أصبح وبالا على المرضى وهما كبيرا لشركات الأدوية وقد انعكس ذلك سلبا على اقتصاد الدول وأوضحت الدراسة أهمية استخدام الباراكود للحد من تزوير الدواء.

كما أوضحت دراسات أخرى طرقاً وألاعيب كثيرة يبتدعها المزورون في كثير من دول العالم فطرق مكافحة الأدوية المغشوشة باستمرار واجب أخلاقي ورسمي على كل الدول فكما نعلم أنها حرب شعواء يمثلها ضعفاء النفوس الذين يلهثون وراء مصالحهم ولا يهمهم المتاجرة بالسموم، وطرف آخر جعل هدفه الأسمى هو الإنسان تقدمه وتطوره وصحته فوق كل شيء يعمل ليل نهار بهمة وضمير لتطوير الأبحاث العلمية وتطويعها لخدمة البشرية.

٢- قدم المؤتمر من خلال الأبحاث المقدمة في الصناعات الدوائية صورة جيدة وجديرة بالانتباه وهي أن كلية الصيدلة ممثلة بكادرها العلمي والأكاديمي لها دور فاعل وأساسي وتعتبر حجر الزاوية في تطور الصناعات الدوائية وكذا تقديم الحلول المناسبة لمشاكل التصنيع وفقا لشروط التصنيع الجيد.

كما أظهرت الأبحاث المقدمة في الاتاحة الحيوية وتقييم فاعلية الدواء والكشف عن التداخلات الدوائية حيويا وطرق التحليل الحديثة للدواء انها تشكل مكسباً علمياً يعتبر راصداً وموثقاً للأدوية الكثيرة المسجلة باليمن وعلى ضوء ذلك تمثل كليات الصيدلة وجهة نظر محايدة تؤخذ بعين الاعتبار لتسجيل وتداول الأدوية باليمن.

٣- أبحاث أخرى صبت الاهتمام على النباتات الطبية وطرق تحليلها والكشف عنها وتقييمها والاستخدام الامثل لتداولها.

٤- أوضحت الأبحاث المقدمة الحاجة الماسة لتطوير مناهج كليات الصيدلة حتى تكون مواكبة للتطورات العلمية المتلاحقة في العلوم الصيدلانية وتكون مخرجات مهيأة لاستيعاب العلوم الحديثة.

٥- كثير من الأبحاث المقدمة في الممارسة المهنية في الكشف عن الأخطاء في الوصفات الطبية، وسوء استخدام الأدوية خاصة المضادات الحيوية والمسكنات وكثير من المواضيع الهامة التي تدخل في إطار الاستخدام الرشيد للدواء.

هذا المؤتمر والذي يعتبر الأول في تاريخ الصيدلة في اليمن كونه مؤتمراً متخصصاً في العلوم الصيدلانية من حيث أهميته وتوقيته وخاصة بعد أن تشكلت فكرة مغلوطة عن الصيدلي ومهنة الصيدلة وكانت نظرة المجتمع على ضوء ذلك في غير محلها واختزل دوره بأنه فقط تاجر همه الربح السريع والكسب غير المشروع وتجرأ الكثير على مهنة الصيدلة لأسباب كثيرة سنوردها لاحقا وأصبح الكثير منهم يهرول وراء العمل في هذا المجال واختلط الحابل بالنابل في ظل غياب قانون الصيدلة والدواء والذي تأخر صدوره كثيرا وسيكون لنا وقفة أخرى مع كل هذه المواجع ولم يعد للصيدلي مكانة مرموقة من الجهات الرسمية ذات العلاقة فخرج نهائيا من أجندة وزارة الخدمة المدنية ولم يعد ضمن أولويات وزارة الصحة وكأن عمله لا يمت بصلة إلى الصحة والخدمات الطبية ومجالات أخرى كثيرة تصب في خدمة الدواء تسجيله، وتحليله ، طرق تخزينه وما بعد تسجيله ونزوله للتداول وأهمية ذلك في وقف تسجيل الأدوية غير الفعالة وفي الرقابة على المصانع وكثير من مجالات العمل الصيدلاني الأخرى في الرقابة على السوق الدوائية، فتح الصيدليات ، العمل في الصناعات الدوائية وفي الترويج الدوائي أي أن مجالات العمل الصيدلاني واسعة وإن لم تذكر مهام أخرى للصيدلي في المستشفيات مع الطبيب في النظام العلاجي للمريض وممكن استيعاب الكثير منهم في مراكز كثيرة تحدد مسمياتها وتخصصاتها طبقا لما ستزاوله.

استاذ الصيدلة الصناعية المشارك - كلية الصيدلة- جامعة صنعاء

الضرائب أحد الروافد الهامة لخزينة الدولة

هايل علي المذابي

.. ثمة قصة قديمة عن أصل الضرائب وجذورها وهي أنه كان هناك ملك وكان قد افتقر إلى المال بسبب ترفه الزائد ولهوه وكان عليه أن يجد طريقة لتوفير المال وملء خزينته من أجل شؤون الحكم والالتزامات التي عليه .

وكان عليه حيال ذلك أن يجتمع بوزرائه ومستشاريه وبعد مداولات اهتدى أحدهم إلى فكرة واقترح أن يساهم تجار البلاد في تقديم المساعدة لخزينة الملك فوافق الملك على المقترح ، ولم يصدق الملك حجم ما تم جمعه من مال فقد غطى كل التكاليف اللازمة وعندما بدد ذلك المال وأنفقه دعا بالوزير وقال له أريدك أن تجمع لي المال من التجار ولم يمانع الوزير ولم يعترض ولم يعترض التجار أيضا فقد حال حول كامل على هذا التصرف ولا ضير في العطاء ولأن ذلك حل مشاكل كثيرة وخفف العبء على خزينة الملك اعتمد الأمر وصار تقليداً سنوياً ثم أنشئت جهة من أجل ذلك ثم تعمم الأمر على جميع الملاك والتجار وأصحاب الأموال وأطلق على ذلك الضرائب وتعممت الفكرة ونفذت من ثمّ في جميع البلاد المجاورة وتوارثت الأجيال الفكرة وصارت الضرائب شيئاً أساسياً في اقتصاد الدول وصارت لها قواعد وأساسيات ثابتة وفرع من فروع العلوم التجارية تدرس في الجامعات ، والمعاهد ، وصارت كابوساً يؤرق أصحاب المال والأعمال والملاك وأطلقت الكثير من الأمثال والعبارات لتأكيد ذلك والتعبير عنه ، يقال : « ثلاثة أشياء لا يمكن الإفلات منها : الموت ، والضرائب ، والذباب..» وصار دفع الضرائب من علامات الاستقامة في المجتمعات الغربية..

– وتشكل الضرائب أحد الروافد الهامة لخزينة الدولة، بيد أن التجار والملاك وأصحاب رؤوس الأموال صارت لهم طرق خاصة في التحايل على الضريبة من خلال التملص على الجمرك والتحايل على الضريبة الجمركية بالفواتير الوهمية والمزيفة التي يتم تقديمها لمصلحة الجمارك ، وكذلك صارت لهم طرقهم الخاصة في تزييف الأجور الخاصة بالعمال والإيجارات بالنسبة لملاك العقارات من أجل دفع أقل نسبة ممكنة من ضريبة الأجور، وكذلك ضريبة الدخل التي يكذبون فيها ويتم تزوير الحسابات والفواتير وصار هناك محاسبون متخصصون في ذلك يستعين بهم التجار أما ضريبة المبيعات فهي الثغرة الوحيدة التي لم يستطع ولن يستطيع أيٌّ من أصحاب رؤوس الأموال تزويرها حتى ولو نجح في الأمر مرة ومرتين إلا أن مصيره يقع لأن الآخرين الذين ابتاعوا منه سيقدمون فواتيرهم الأصلية وبهذا ينكشف الغش والتنبه لذلك يقتضي محصلين بارعين يقظين ومقارنات بين الفواتير التي قدمها التاجر الأصلي لمبيعاته وبين فواتير من اشتروا منه فإن كان مزوراً لها فإنه لا يستطيع تزوير الأصل لدى المشترين منه.

والحاصل أن مصلحة الضرائب في اليمن تقدم تسهيلات كبيرة للتجار وأصحاب الأموال من خلال محاولة توعيتهم وإرشادهم ولكن الفوبيا التي يعاني منها التجار من مجرد ذكر كلمة ضرائب ليس لها من سبب سوى أولئك المحصلين الذين شوهوا سمعة الضرائب تماماً من خلال ابتزازهم لأصحاب الأموال وأرباب التجارة بغرض غض الطرف عن التزوير الذي يتم في أوراق ملفاتهم وبياناتهم في ضرائب الدخل والأجور والمبيعات ولكن ما يغفل عنه التاجر أنه بفعله ذاك يقع في المحظور لأنه يقدم الرشوة ويزور ولو أنه وعى بالأمر لما فعله أصلاً حيث أن الضريبة والأرقام السليمة التي يقدمها هي معيار نجاحه ونزاهته وشرف تجارته كما أنه يساهم أيضا بهذا في الرقي وفي عملية التنمية والإصلاح الإداري والمالي ، وأما التزوير والرشوة فهي تساعد على تفشي الفساد في البلاد وتساعد المفسدين وتحثهم على الاستمرار في الفساد، والتجار وأرباب الأموال هم صانعو الفساد وليس للقائمين على مصلحة الضرائب أي دخل أو مساعدة في ذلك لأنهم يؤدون عملهم كما ينبغي ويقدمون التسهيلات لأرباب الأموال في سبيل تفعيل الأمانة والصدق في التفاعل ، صحيح أن هناك بعض التجاوزات من قبل المحصلين والعاملين في الضرائب إلا أن ذلك لا يعني البتة عدم وجود قوانين تحكم ذلك ولا يتم اختراقه إلا من قبل أرباب الأموال وبمساعدتهم ورغبتهم في أن يكون هناك فساد واختراقات وتجاوزات للقوانين وغش وتلاعب بالأوراق وتقديم رشوات وكل هذا سبب إجهاضا كبيراً في الاقتصاد اليمني تحديداً.

والدولة تساهم أيضاً في ذلك بتجاوزاتها وغضها للطرف عن ما يقوم به التجار وأرباب الأموال من رفع الأسعار والاحتكار للسلع ، كذلك غياب التوعية الاقتصادية لهم بعقد الدورات الخاصة وتوفير المدربين حتى ولو كان هناك اعتراضات وعدم تجاوب من قبل التجار ربما لإيمانهم المحض بلغة السلطة للمال وتكبرهم أيضاً على الوعي ، وعدم الثقة والإيمان بجدوى الوعي والرغبة في الاستمرار في أوحال القذارة والفكرة السيئة التي تسكنهم عن الدولة ومؤسساتها والتي رسمت بفضل بعض الفاسدين الذين يشوهون بسمعة المؤسسة الحكومية بقبول الرشوات والتحايل على القانون ، رغم ذلك قد يتم الوعي بفرضه عليهم من قبل الغرف التجارية التي ينتمون إليها وتسهل لهم تجارتهم ومشاريعهم واستثماراتهم بطريقة سليمة ومشروعة تنهض بالاقتصاد الوطني وتساهم في عملية التنمية المستدامة وتحرض الأمانة على الفساد وتضمن للجميع خبزاً حلالاً وحياة كريمة ومستقبلاً مشرقاً ..!

Strings-7@hotmail.com

محلي حضرموت.. وخطوة في الاتجاه الصحيح

صلاح أحمد العجيلي

«.. شعرت بارتياح بالغ إثر ما اطلعت عليه من أخبار حول اجتماع الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت الذي تم ظهر السبت الموافق ٣٠ أكتوبر برئاسة نائب المحافظ الأخ خالد سعيد الديني - الأمين العام للمجلس المحلي.

حيث خلص الاجتماع إلى توجيه إنذارات نهائية للمقاولين المتعثرين في تنفيذ مشروعات الطرق وتحديد فترة زمنية لا تتجاوز شهراً واحداً.

وشددت الهيئة الإدارية على أن تتولى الجهات المختصة في مكتب الأشغال العامة والطرق والوحدة الإشرافية بالمحافظة، دراسة واتخاذ الإجراءات والمعالجات النهائية للمشاريع المتعثرة في مجال الطرقات والجسور بالتنسيق مع السلطة المحلية وحصر كافة الطرقات والجسور المتعثر العمل فيها وسحبها من المقاولين المتعثرين والعمل على إعادة إنزال المناقصات الخاصة بتلك المشاريع وفقاً للقوانين المتبعة في تنفيذ هذه المشاريع، وفي ضوء الصلاحيات الممنوحة من قبل وزارة الأشغال العامة والطرق.

هذه التوجهات الجادة لاقت استحسان وقبول تامين ورضا من قبل كافة أبناء محافظة حضرموت، منهم من لمسنا منه حماساً لهذه التوجهات، حيث أكد لي أحد أعضاء المجلس المحلي في «مديرية الريدة قصيعر» أن هذه الإجراءات كان يجب أن تتخذ منذ فترة ولكن أعضاء المجلس المحلي بالمحافظة أعطوا لهؤلاء المقاولين مهلة لكي يثبتوا جدية العمل، وهو الأمر الذي لم يتحقق رغم مرور سنوات وما تزال بعض الجسور «معلقة في الهواء» وبعض الطرقات توقف العمل فيها منذ ثلاث سنوات بسبب هؤلاء المقاولين.

وحري بنا أن نشدّ على أيدي الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت ونطالبهم بالمزيد من المتابعة الجادة لمشاريع الطرقات التي توقف تنفيذها سوى التي ضمن البرنامج الاستثماري «المركزي» أو المحلي لما فيه تحقيق المصالح العامة لأبناء محافظة حضرموت في المدن والأرياف على حد سواء ونذكر بأن كارثة الأمطار والسيول التي حصلت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م خربت وجرفت الكثير من الطرقات، ولم يتم إعادة إصلاحها وصيانتها رغم وجود الاعتمادات ووعود صندوق إعادة الإعمار في محافظتي حضرموت والمهرة.

رائع ما أقدمت عليه الهيئة الإدارية للمجلس بحضرموت من خطوات إجرائية ونأمل أن تتبعها خطوات أخرى مطلع ديسمبر القادم وعقب انتهاء المهلة المحددة في التحذير للمقاولين بشهر واحد فقط، كما نأمل من الهيئة الإدارية أن تتلمس حاجة المواطنين في بعض المناطق الريفية للاسراع باعتماد مشاريع طرق اسفلتية لها مثل نظيراتها من مناطق الأرياف ونخص بالذكر طرقات مناطق عسر الجبل – ورغدون – وشخاوى، واستكمال طريق الشحر – العرشة غيل بن يمين، وهنا لا بد من المركز بصنعاء والوزارة المعنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق إعمار لمحافظتي حضرموت والمهرة.. ويحق أن نلح على محافظنا القدير الأستاذ سالم أحمد الخنبشي – رئيس المجلس المحلي بانتزاع المزيد من الصلاحيات للمحافظة لما فيه تحقيق وتنفيذ المزيد من المشروعات الحيوية والخدمية التي يعود نفعها المباشر على المواطن وتحسين دخله المعيشي وتحسين ظروف معيشته.. وهارد لك محلي حضرموت وخطوة في الاتجاه الصحيح وستتبعها خطوات جادة وحقيقية تحسب لهذه الهيئة الإدارية وطاقمها الشاب.

مدير تحرير صحيفة المسيلة

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

أيـــن تريم؟

في كل أمورنا الحياتية لماذا نبدأ متحمسين، ورويداً رويداً يفتر حماسنا، ثم يغيب كل شيء، وكأن شيئاً لم يكن؟ هل الأمر له علاقة بتربيتنا الشخصية؟ أم بالتربية العامة التي أساسها الشخصي منها؟ أم الاثنتين معاً؟

البدء متحمسين في كل مشروع نبدأه، بدايته تكون جميلة، يحقق للوطن مكاسب كثيرة وكبيرة، وحتى للأشخاص، وعلى المستوى فليس في ذلك عيب أن تكون لك مصلحة فيه، فبعض الناس يعتقد أن مجرد ذكر «المصلحة» أمر معيب!! لا، ليس معيباً طالما والمصلحة مشروعة، ما نعيبه أن تكون المصلحة انتهازية وعلى حساب الآخرين.

كما بدأت فنحن نبدأ متحمسين، نقيم الدنيا ولا نقعدها، ثم نغيب تماماً، ولسنا بحاجة هنا إلى إيراد الأدلة التي تؤكد ما ذهبت إليه، وهناك وجه آخر للصورة، فنحن نجتهد في أمور أخرى ونحقق فيها إنجازات ثم ننسى وكأننا لم نفعل شيئاً، أو كأن ما فعلناه لا علاقة لنا به، لا ندرك أهميته أو أهمية ما أنجزنا إلا حين نمد أصابعنا ونخرّب كل شيء!!

وأقرب دليل صنعاء عاصمة للثقافة العربية، لقد كان البلد ملء السمع والبصر، وفجأة بعد مرور عام لم نعد نسمع شيئاً، كان المرء يتوقع أن يظل الأثر طاغياً حتى وإن دخلت تريم على الخط، وهو على أية حال دخول كريم يجري وأده الآن مع سابق تعمد وإصرار!!

كل الفعاليات التي رافقت ذلك العالم لم يعد لها أثر، لم يعد أحد يشير إليها، لم نَرَ إرثاً حياً، لم نحقق تراكماً، لا نستفيد من أي مادة على صعيد الاستفادة من إنتاج معرفي محتمل!! لماذا؟ للسبب الذي أشرت إليه، وهو أن الإنسان اليمني «ملول» بطبعه، وابن اللحظة على ما يبدو، وبالذات لحظة مزاج قاهرة هي التي تتحكم في أشياء كثيرة يفترض أنها مؤثرة في حياتنا سلباً أو إيجاباً!!

الآن بعد أن بدأنا وهللنا وفرحنا واعتبرناه مكسباً كبيراً للبلاد، أن تعلن تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، وبعد النزول والزيارات للأشخاص والمسؤولين والتصريحات والحديث عن فعاليات وتشوقنا للذهاب إلى تريم ومتابعة المناشط من كل جنس ولون، والأهم أن نرى اليمن تظهر إسلامياً كما يفترض أنها ظهرت عربياً إبان صنعاء عاصمة للثقافة العربية، لكن الذي نراه ونلمسه يقول بغير ما تمنينا، فتريم تكاد تكون غائبة عن وسائل الإعلام وعن أفواه الناس!! حتى أنني سألت بالأمس الأول زميلاً عمّا يحدث، قال بالحرف الواحد : ضيّعوها، وبالسؤال : مَنْ هم؟ كان الجواب أن قيّد ضد مجهول.

أتمنى من كل قلبي، ومعي كثيرون، أن نجد لهذا الصمت الذي يكاد يفجّر الآذان والروح، تفسيراً، مجرد تفسير، أما أن يضيع الجهد كله هباءً منثوراً فحرام أن يخسر هذا الوطن مثل هذه الفرص، ولا أزال أتذكّر ذلك المندوب لليونسكو وقد أتى إلى صنعاء ووجدته مع يحيى المعلمي، سكرتير النقابة يومها، يصلحان البنشر مع سائق التاكسي، وقد استهجنت الأمر قائلاً : مالك؟ كيف يا يحيى المندوب بتاكسي، وأين سيارة الضيافة؟ قال ضاحكاً : هو الذي أصر على أن يأتي معي، وحين حاولت الاعتذار علق الرّجُل ضاحكاً : بالعكس، فأجمل ما فيكم اليمنيين بساطتكم، ولهذا نحن نحبّكم، وأعلم أن كثيرين بسبب هذه البساطة التي نضيع فوائدها نحن تأتي كثير من المساعدات، ويقترح كثيرون اسم اليمن، لكن السؤال : ما الذي يجعلنا نحن نهدر كل شيء؟ هل هو إرث التخلف؟ هل هو غياب الإدارة؟ هل لأننا لا نستطيع معظم الوقت قياس حجم ما أنجزنا؟ ولا ندرك إلا حين نخرّب كل شيء؟ هل يتحكم فينا مزاج اللحظة سلباً وإيجاباً؟

أسئلة وتساؤلات أكثر تدور وتضع نفسها علامات استفهام كبيرة وبقوة لا بد أن نبحث لها عن إجابات شافية ومقنعة، والأمر مناط – كما يبدو – بمختصي الجانب النفسي من علماء الاجتماع أو دكاترة هذا العلم، ويظل السؤال قائماً : أين تريم؟

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعـــــلان